

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٧

باستثناء وقى من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
بشأن نظام موظفى الدولة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى
الدولة والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - تجوز - حتى نهاية شهر يونيو سنة ١٩٥٧ - ترقية موظفى
مصلحة التلغرافات والتليفونات ذوى المؤهلات المتوسطة من الكادر
الفنى المتوسط إلى الدرجة التالية لها المنشاة في الكادر الفنى المالى
وفقاً للتخصيص المنصوص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦
لسنة ١٩٥٧ وذلك دون التقيد بالأسبة المنصوص عليها في المادة ٤١
من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة
القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يضم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر براسة الجمهورية في ٣٠ جمادى الثانية سنة ١٢٧٦ (٢١ يناير سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٧

باستثناء بعض موظفى وزارة الزراعة المعينين على الوظائف
المدرجة بميزانية مشروعات تنمية الإنتاج القوى من الامتحان

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٦ بتنقل الوظائف المدرجة
بميزانية مشروعات تنمية الإنتاج القوى إلى الباب الأول في ميزانية
وزارة الزراعة في السنة المالية ١٩٥٦/١٩٥٥ ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ؛

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - استثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار
إليه ، يعفى من شرط الامتحان المنصوص عليه فيه ، الموظفون
والمستخدمون المعينون على الوظائف المدرجة في ميزانية مشروعات تنمية
الإنتاج القوى التي نقلت إلى ميزانية وزارة الزراعة بمقتضى القانون
رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه - وتكون أقدمتهم من تاريخ تعيينهم
في الوظائف سالف الذكر .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون
ويعمل به من تاريخ نشره .

يضم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر براسة الجمهورية في ٣٠ جمادى الثانية سنة ١٢٧٦ (٢١ يناير سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر